٦ ــ النظريات اللّغوية المعاصرة وموقفها من العربيّة

د. عبده الراجحي

يأتي هذا البحث في إطار تناول مشكلة «التحيز» في الفكر العربي والإسلامي المعاصر، وحيث إننا الآن في مجال اللغة فقد يكون مفيدًا أن نبدأ بمدخل لغوي عن «التحيز» نفسه قاصدين إلى تحديد «المعنى» من ناحية وإلى تحديد «الوجهة» من ناحية أُخرى.

تعود الكلمة إلى مادة «حَوَزَ» وهي تدل على الامتلاك والضم، ومن ثم كان كل ناحية على حدة حيزا، ومعنى التحيز إذن الانضمام إلى ناحية ما.

على أن قدماء المسلمين فهموا «التحيز» على وجهين، التنحي عن جانب والميل إلى غيره، والزوال عن جهة الاستواء[1] وفهموا منه أيضًا «الانضمام إلى جماعة المؤمنين أو الفرار إليهم» وذلك من تحليلهم لسياق الاستعمال القرآني في سورة الأنفال ١٥، ١٦ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾.

ونحن نؤكد على هذين الوجهين لمعنى «التحيز» لأننا سنعالج المشكلة على هدي منهما، أي أننا سنقدم المنهج «المتحيز» باعتباره ميلاً إلى

---

(١) القرطبي: **الجامع لأحكام القرآن** ـ تفسير سورة الأنفال.

ناحية أُخرى، وقد يكون كذلك خروجًا على الاستواء، كما سنقدم المنهج البديل وهو منهج «متحيز» أيضًا، ونسرع في الإقرار بأنه متحيز إلى الفكر السني بمعناه الواسع الذي يجمع النقل إلى العقل، ومن ثم يزعم أنه تَحيُّز إلى «الفئة» التي أشارت إليها الآية الكريمة.

وبعد هذا التحديد «للوجهة» نود أن نشير كذلك إلى قضية نراها ذات أهمية خاصة، تلك قضية «التحيز» في تناول العربية، ذلك أن «التحيز» له مجالاته المرصودة في الفكر العربي المعاصر؛ في التاريخ، والفلسفة، والاجتماع، والسياسة، والاقتصاد. ولعلنا لا نسقط في شيء من المغالاة حين نؤكد أن المنهج المتحيز في درس العربية قد يكون من أخطر هذه المجالات، لأسباب:

١ ـ إن العربية، مع كونها لغة «طبيعية» شأنها في ذلك شأن لغات البشر جميعها، فإنها ـ في الحق ـ «حالة خاصة»، لأنها لغة ذات حياة ممتدة مستمرة لم تعرف الانقطاع ولا الانفصام، وهي بذلك تختلف عن اللغات الأوروبية المشهورة.

٢ ـ إن هذه الحياة الممتدة قد امتلأت بتراث لغوي واسع ومتواصل قد لا يكون له شبيه فيما نعرف من لغات.

٣ ـ إن هذه الحياة المتصلة ـ بتراثها المعهود ـ قد ارتبطت في نسيج عضوي واحد مع نظام الحياة الإسلامية، بحيث يستحيل الفصل بين الحديث عن هذه اللغة وهذا النظام.

٤ ـ إننا نزعم أن التراث اللغوي لم يصدر عن نظرات «فردية» أو «وقتية» أو «صُدْفية»» وإنما صدر عن نظرية متناسقة في «المعرفة»، وهي نظرية إسلامية في صورتها السنية في أغلب الأحوال.

من هنا تبدو خطورة «التحيز» في تناول مسائل العربية، لأنك في الحق لا تستطيع أن تعزل أشكال التحليل «المتحيز» عن قضايا «المعرفة، مع تأكيدنا أن حسن القصد ونبل الغاية كان وراء ما صدر عن بعض أساتذتنا وزملائنا ممن سنعرض لهم بعد قليل.

وبعد؛ فقد يكون ضروريًا أن نوضح عناصر عنوان هذا البحث، أما النظريات اللغوية المعاصرة فنعني بها ما استقر عليه «علم اللغة» في الغرب ـ أوروبا وأمريكا ـ منذ دي سوسير حتى الآن، وأما «العربية» فنعني بها شيئين، «العربية» التي هي «اللغة» في حياتها الممتدة منذ العصر الجاهلي إلى وقتنا الحالي، و«العربية» باعتبارها «مصطلحًا» أطلقه القدماء على «النحو» بمعناه العام مشتملاً على وصف العربية أصواتًا وصرفًا وتراكيب.

وأما «موقف» هذه النظريات فلا نعني به موقف أصحابها من العربية، وإنما نقصد أصحاب العربية ممن اتصل بهذه النظريات واتخذ من «لغته» و«نحوها» موقفًا «متحيزًا» إلى نظرية ما.

ولعلنا نسرع هنا ـ على غير ما ينبغي ـ إلى شيء من «الحكم» نحدده في نقطتين، أولاهما أن هذا «الموقف المتحيز» بطبيعته موقف «ناقد» في الأغلب الأعم يسعى إلى إظهار ما يراه هؤلاء الباحثون من «خلل» في النحو أو في «طبيعة» اللغة ذاتها. وثانيتهما أن هذه المواقف تستند ـ في الأغلب أيضًا ـ إلى نظرية بعينها مما قد يكون التطور العلمي قد تخطاه في الغرب ذاته، والغريب أن الآراء التي تعبر عن هذه «المواقف» لا يزال بعض أصحابها يرددها، ويرددها كذلك بعض المخالفين لهم رغم ما جرى للأصول من تغيير.

النظريات اللغوية المعاصرة

لا شك أن القرن العشرين هو قرن «العلم» بمعناه «التجريبي»، وأن غلبة «العلم» عليه أثرت في المعارف الإنسانية تأثيرًا بالغًا، وانتهى التقسيم الثنائي، «إنسانيات/ علوم» إلى تقسيم ثلاثي «إنسانيات/ علوم اجتماعية/ علوم»، وتسابقت العلوم الاجتماعية إلى الإفادة من مناهج العلم وبخاصة في «التجريب» مما يعرف بالدراسات «الحقلية» أو «الإمبيريقية». على أن «علم اللغة» Linguistics هو أشهر هذه العلوم جميعًا، وهو الذي استطاع أن يؤسس «نظرية» علمية متناسقة، «بمصطلحات» قوية و«إجراءات» منتظمة في البحث. وأصبح لعلم اللغة

كلمة عالية في الغرب، بل إن كثيرًا من العلوم الاجتماعية كان عليه أن يحدد موقفه من هذا العلم، واستلهم بعضها أصول النظرية اللغوية أو بعض إجراءاتها.

وحين بدأ هذا القرن كانت النظرية اللغوية تتشكل على أيدي دي سوسير، وظلت تنمو وتتغير إلى يومنا هذا، لكن الصفة التي لا تتخلى عنها أنها نظرية «علمية» والحق أن التطور الذي أصاب هذه النظرية يبدو الآن تطورًا حاسمًا، بحيث تتمايز لدينا الآن نظريتان واضحتان:

النظرية البنائية والنظرية التحويلية التوليدية

أما **النظرية البنائية**، أو علم اللغة البنائي Structural linguistics فقد خلفت الدراسات «الفيلولوجية» التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر، وكانت هذه الدراسات ـ كما تعلم ـ تاريخيّة مقارنة تهدف إلى معرفة العلاقات الوراثية بين اللغات وما يترتب على ذلك من الكشف عن قوانين «التطور» فيها[٢].

وقد بدأ علم اللغة البنائي بما وضعه دي سوسير في محاضراته عن علم اللغة العام، ثم غلب هذا العلم على البحث اللغوي إلى آخر الخمسينيات، ولم يختفِ اختفاء كاملاً من بعض دوائر الدرس إلى اليوم. على أن هذا العلم لم يبق على صورته التي قدمها دي سوسير وإنّما ظل يتوسع ويتفرع إلى اتجاهات ومدارس تختلف في الإجراءات والمصطلحات وطرائق التحليل، لكنها جميعها تعمل في إطار واحد هو ما يطلق عليه النظرية البنائية، ومن ثم فإننا نعني بهذه النظرية هنا كلّ ما تمثله من المبادئ العامة للمنهج، باعتبار اللغة «وقائع اجتماعية» عند دي سوسير[٣]، وحقيقة «ثقافية» عند سابير[٤]، ثم باعتبار المنهج «السلوكي»

---

(٢) عبده الراجحي: **فقه اللغة في الكتب العربية** ـ الفصل الأول بيروت: دار النهضة العربية ١٩٧٢.

(٣) F. De Saussure, *Cours de Linguistique Generale*

(٤) E. Sapir, *Language*.

عند بلومفيلد[٥]، و«الوظيفي» عند مدرسة براغ[٦]، ثم باعتبار «نحو الخانات» Tagmemics عند بايك Pike ومعهد علم اللغة الصيفي[٧] Summer institute of linguistics و«النحو العلاقي» Relational grammar عند هلمسلف Hjelmslev[٨]، و«سياق الحال» Context of Situation عند فيرث Firth ومدرسة لندن[٩].

كل أولئك يمثل النظرية البنائية، ولسنا هنا بصدد تقديم شيء عن تفصيلاتها، وإنما نقصد إلى بيان «الخصائص» العامة للنظرية، وهي التي «تحيز» إليها بعض أساتذتنا وزملائنا، واتخذوها سندًا لموقفهم من العربية.

ولعلي أوجز أهم هذه الخصائص فيما يلي:

١ ـ إن دراسة اللغة «علم» Science تتخذ من «المادة» اللغوية «موضوعًا» لها، ومن ثم فهي دراسة «موضوعية» Objective لا ذاتية Subjective على أن التأكيد الأكبر كان على «استقلال» علم اللغة عن العلوم الأُخرى وبخاصة الفلسفة والمنطق، وهذا مبدأ أساسي عندهم لا يدحضه ما نعرفه عن تأثر كبارهم بمناهج علمية غير لغوية، مثل تأثر دي سوسير بدوركايم في الاجتماع، وتأثر سابير بغرائز بوعز Boaz وتأثر بلومفيلد بالاتجاه السلوكي في علم النفس.

٢ ـ إن اللغات الإنسانية «مختلفة»، وإن «اختلافها» لا نهاية له، وتلك مسألة مركزية في تفكيرهم، فكل لغة لها طبيعتها الخاصة، ومن ثم لها وصفها الخاص، وقد يترتب على ذلك ما يؤكده بعض الباحثين من أنه لا توجد «نظرية واحدة» عن «اللغة» بصفة عامة، وليس «علم اللغة» «تصورًا» ما أو «اعتقادًا» ما عن «اللغة»، وإنما هو «إطار» من

---

(٥) Bloomfield, *Language*.

(٦) S. Vachele, A. Prague, *School Reader in Linguistics* (Indiana University Press, 1964).

(٧) .A. Sampson, *Schools of Linguistics*, 1980, p. 79.

(٨) Hjelmeslve, *Language*, 1983.

(٩) J. R. Firth, *Papers in Linguistics*.

«تقنيات» الوصف العلمي لأي لغة.

٣ ـ ويترتب على هذين المبدأين أن الدرس اللغوي درس «وصفي» لا «تاريخي» وهو وصفي يصف حالة للغة etat du Langue في وضعها الراهن؛ لأن ذلك وحده هو الذي يقدم للعلم «مادة» يمكن رصدها وفحصها، ويجب أن يكون الوصف موجهًا للغة في مظهرها المنطوق لا المكتوب، وأن تكون «مادة» الوصف مادة عامة، وليست مادة مختارة من المستوى الأدبي أو المستوى العالي للغة. ومن ثم فإن الوصف يجب أن يكون وصفًا للغة «في ذاتها ومن أجل ذاتها»: أي اللغة بما هي عليه لا بما ينبغي أن تكون عليه، ومن هنا لا بد من استبعاد كل ما هو «معياري» والتمسك فقط بما هو «وصفي».

٤ ـ وهذا الوصف اللغوي يخضع للتفسير «الآلي» للظواهر اللغوية، ويرفض رفضًا كاملاً أي تفسير «عقلي» لها، ولعل ذلك كان من تأثير الاتجاه السلوكي الذي يفسر الحدث الكلامي في ضوء المثيرات Stimuli والاستجابات Responses ومبدأ التفسير الآلي جعلهم يرفضون «التعليل» اللغوي، وجعل بعضهم يبعد دراسة «المعنى» من علم اللغة، أو على أقل تقدير لا يجعل «المعنى» أساسًا في تحليل الظواهر.

وقد وجه أصحاب هذا الاتجاه نقدًا عنيفًا للنحو الأوروبي القديم، أو ما يعرف بالنحو «التقليدي» traditional grammar استنادًا إلى المبادئ السابقة، بل إن بعضهم كان يبدأ عرضه لعلم اللغة بإخراج ما ليس منه What Linguistics is not قبل أن يقدم ما هو من علم اللغة What is linguistics[١٠] وكانت أوجه النقد تتركز في أن النحو الأوروبي التقليدي يصدر عن الفلسفة وعن المنطق الأرسطي، ويجعل «المعنى» أساس التحليل، ويختار «مادته» من المستويات الأدبية العالية، ويصف اللغات الأوروبية ـ على اختلافها ـ في ضوء النحو اللاتيني.

وفي سنة ١٩٥٧ ظهر على الناس ناعوم تشومسكي Noam

(١٠) S. Crystal, *What is Linguistics*.

Chomsky حين أصدر «البنى التركيبية» Syntactic Structures، ومنذ ذلك الحين أقام دنيا البحث اللغوي ولم يقعدها إلى اليوم، وبدأت نظرية جديدة أجمع العلماء على أنها «نظرية» حقيقية، هي **النظرية التحويلية التوليدية** Transformational generative grammar وقد تكاملت معالمها في كتابات تشومسكي وزملائه وتابعيه، على أني أود أن أشير إلى ثلاثة كتب تمثل النظرية خير تمثيل، وهي كتب تشومسكي:

١ ـ **مظاهر من نظرية التركيب** Aspects of the Theory of Syntax (1965).

٢ ـ **علم اللغة الديكارتي** Cartesian Linguistics (1966).

٣ ـ **اللغة والعقل** Language and Mind (1968).

ولست أريد هنا أن أقحم على الموضوع شيئًا قد يفتقد التوثيق العلمي، لكنه ـ في الوقت نفسه ـ قد يكون مفيدًا أن نشير إليه؛ ذلك أن تشومسكي قد أكد غير مرة إعجابه بالدراسات اللغوية «القديمة»، وقد ظهر ذلك جليًا في كتابه عن «**علم اللغة الديكارتي**» بل إنه قرر أن الدرس القديم أكثر أصالة من علم اللغة البنائي، وأنه يتضمن «جوهر» الفكر اللغوي الصحيح، ثم إن أباه كان أستاذًا للغة العبرية، وقد شغل تشومسكي نفسه في صدر شبابه ببحث عن النحو العبري.

ولا نزاع في أن النحو العبري الوسيط قد كتب في الأندلس وفي المغرب على نسق النحو العربي، منهجًا، وأبوابًا، ومصطلحات، بل إن نحاة العبرية عنونوا كتبهم بعناوين كتب النحو العربي المشهورة. ولست أريد أن أستنتج من هذه الإشارة استنتاجًا ما؛ فالحق أن النظرية التحويلية نظرية «علمية» «عالمية» أو «كلية» ذات شأن، والحق أيضًا أن الإجماع منعقد على أنها ثورة حقيقية في الدرس اللغوي إذ إنها قوضت المنهج البنائي من أساسه وأقامت منهجًا جديدًا فتح آفاقًا للنظر لم تكن معروفة آنذاك.

ولعل أهم ما جاء به تشومسكي أنه أعاد «علم اللغة» إلى «الفلسفة»

وإلى «المنطق»، أي أنه أعاده إلى «العقل» وهو يرى أن وصف «الأشكال» اللغوية في وضعها «الظاهر» لنا لا يقدم «علمًا»، ثم إن الوصف المحض للظواهر دون «تفسير» لها ودون «تعليل» لا يعين على فهم «طبيعة» اللغة.

إن اللغة هي التي تميز الإنسان من الحيوان؛ ولا يمكن أن يكون ذلك راجعًا إلى اختلافات بيولوجية بينهما، وإنما يرجع إلى الفرق الجوهري وهو امتلاك الإنسان «العقل» وقد استعار تشومسكي عبارة فون همبولت Von Hambolt إن اللغة «عمل العقل» Die Arbeit des Geistes وعليه فإن التفسير الآلي ليس شيئًا، وليس هناك بديل عن التفسير «العقلي».

وبعيدًا أيضًا عن التفصيل نوجز الخصائص العامة للنظرية التحويلية فيما يلي:

١ ـ إن اللغات الإنسانية ليست «مختلفة» على ما ذهب إليه البنائيون، وما يبدو لنا من الاختلاف إنما هو اختلاف في «أشكالها» الظاهرة فحسب، أما ما هو تحت هذه الأشكال فهو مشترك بين اللغات، ومن ثم شُغل التحويليون «بالكليات اللغوية» universals التي تدل عندهم على توحد الإنسانية جميعها في الطبيعة اللغوية. ومن مظاهر هذه الكليات أن الأطفال «يكتسبون» اللغة بطريقة واحدة لا تختلف من لغة لأُخرى ولا من مجتمع لآخر، وأن اللغات جميعها لها نظامان، أحدهما «للأصوات» وثانيهما «للمعاني»، وأن الأصوات فيها جميعًا تشتمل على صوامت Consonants وصوائت Vowels ومجهورة Voiced ومهموسة Voiceless، وأن الأصوات تجري في التراكيب وفق قوانين متشابهة، ولا توجد جملة لغوية إلا وفيها نظام للإسناد.. إلى غير ذلك من الكليات اللغوية التي تكشف الدراسات المتتابعة عن بعض مظاهرها كل يوم.

وهذه المسألة جوهرية في النظرية التحويلية؛ لأن هذا الاشتراك بين اللغات الإنسانية لا يمكن أن يكون «اعتباطيًا» وإنما هو برهان قوي على أن «الطبيعة» اللغوية واحدة عند الناس جميعًا.

ويترتب على ذلك أن الإنسان يولد ومعه «قدرة» على اللغة، أو فطرة لغوية Competence، أو ـ بلغة الحاسوب ـ إن الإنسان يولد مبرمجًا للغة، ولولا ذلك لما أمكن لنا أن نتعلم لغة أجنبية.

٢ ـ وهذه «الفطرة» هي التي يجب أن تحظى بالاهتمام العلمي؛ لأنها تمثل «البنية العميقة» للغة deep Structure وهي بنية متشابهة في اللغات؛ لأنها تنتظم «المعاني» التي ينتوي المتكلم أن ينقلها، وهي التي تتجسد ـ وفق نظام معين من «التحويل» ـ في كلام منطوق يظهر في بنية سطحية Surface Structure فيما يعرف بالأداء Performance. لقد كان عمل المدرسة البنائية محصورًا في هذا الأداء؛ أي في الظاهر السطحي للغة، أما التحويليون فكل همهم هو محاولة الوصول إلى قواعد العمق.

٣ ـ وحيث أنَّ قواعد العمق محدودة، وحيث أنَّ ما يظهر على السطح لا يحده حصر، فقد ترتب على ذلك مقولة التحويليين إن اللغات تتكون من عناصر «محدودة» ولكن «الجمل» التي تنتجها «لا نهاية لها»؛ أي أن اللغة بطبيعتها إبداعية منتجة Creative. وليس أدل على ذلك من أن الطفل في الخامسة من عمره ينتج كل يوم مئات من الجمل الجديدة لم ينطقها من قبل، ويسمع كل يوم مئات من الجمل الجديدة لم يسمعها من قبل ويتلقى ما تنقله إليه بقدرة واضحة على الفهم.

٤ ـ ولما كان الوصف اللغوي لا يتوقف عند ظاهر السطح، وإنما يسعى إلى فهم قواعد العمق، فإنه لا مندوحة عن «التفسير» العقلي، ولا عن «التقدير» و«التعليل» ومن ثم عاد «المعنى» ليتصدر التحليل اللغوي؛ بل ذهب بعضهم إلى التأكيد على أن التحليل النحوي إنما هو تحليل دلالي.

النموذج المتحيز والنموذج المرتضى

نحن إذن أمام نظريتين في درس اللغة؛ أما الثانية وهي النظرية التحويلية فلا نتوقف عندها كثيرًا لأسباب؛ منها أنه لم يتصل بهذه النظرية من الدارسين العرب إلا عدد قليل، كان معظمهم من المتخصصين في

دراسة اللغات الأوروبية، ومنها أن هؤلاء الدارسين - رغم موقفهم الناقد أيضًا للنحو العربي - لم يستطيعوا أن يقدموا نموذجًا مؤثرًا في الدرس العربي، أو لأن نموذجهم لم يستطع التأثير لأسباب «تعبيرية» «اتصالية» في لغة أصحابه. ومع ما نعرفه من جوانب الالتقاء بين النظرية التحويلية والنحو العربي - وبخاصة في قضايا المنهج، فإن موقف دارسي التحويلية اتجه أيضًا إلى النقد، وركز على «اللغة» وعلى منهج التحليل النحوي عند العرب. والقضية الأساسية في هذا الموقف الناقد تدور حول مصطلح تشومسكي عن «اللغات الطبيعية»؛ وهي التي يجسدها «المتكلم - السامع المثالي في مجتمع متجانس»، فيرى أن العربية الفصحى ليست لغة «طبيعية» ناظرًا إلى بعض الظواهر السلبية في «أداء» العرب لها. أو أن «العربية الفصيحة ليست لغة أولى في محدداتها النفسية والإدراكية والذاكرية» ومن ثم فهي «لغة بين الأولى والثانية»[١١] أما حين يعرض هذا الموقف الناقد للنحو العربي فإنه يتغافل عن قضايا المنهج الكبرى، ويتوقف عند جزئيات النظر عند الأوائل وعند جزئيات الحواشي عند المتأخرين واصفًا العمل النحوي العربي - في معظمه - بأنه ينبني على الوهم. والدكتور الفهري من أعمق الممثلين للاتجاه التحويلي علمًا، وتمثل جهوده علامة منهجية مهمة في هذا الاتجاه، ومن ثم فإن كلامه له دلالة خاصة، ونجتزئ هنا بتأكيده أن هناك خطأ كبيرًا هو «اعتقاد أن الآلة الواصفة للغة العربية الحالية أو القديمة تحتاج ضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم، أو بعبارة أُخرى إلى الفكر النحوي العربي القديم. وقد بينّا في عدة مناسبات أن هذا التصور خاطئ، وأن الآلة الوصفية الموجودة عند القدماء ليس لها أي امتياز في وصف العربية، بل هي غير لائقة في كثير من الأحيان[١٢]».

ومن ثم فإن «النماذج العربية أثبتت كفايتها الوصفية، وليس هناك ما يمكن أن يشكك فيها بهذه السطحية، ولا أحد يستطيع بشيء من

---

(١١) عبد القادر الفهري: **المعجم العربي** - دار توبقال ١٩٨٥ ص ٢١.

(١٢) الفهري: **اللسانيات واللغة العربية** - توبقال ١٩٨٥ ١/ ٦٠ - ٦١.

الجدية (اللهم إلا إذا كان الأمر يتعلق بشعوذة) أن يدعي أننا نحتاج إلى نموذج آخر يبنى بالاعتماد على العربية في وصفها، والأكثر من هذا أن مثل هذا الكلام الغريب حقًّا على الخطاب العلمي يقدم دون أي استدلال على صدقه أو ثبوته[١٣].

أما النموذج المتحيز الحقيقي فهو الذي تحيز إلى النظرية البنائية وتبنى منهجها في البحث وطرائقها في التحليل واستخدم كثيرًا من مصطلحاتها، وكان له تأثير كبير في الدراسات اللغوية في العالم العربي منذ بدأ إلى اليوم.

وترجع المسألة إلى الأربعينيات من هذا القرن حين ابتُعث عدد من الباحثين العرب إلى الغرب لدراسة علم اللغة في إطاره البنائي، وقد أعد معظمهم دراسته عن «لهجة» عربية ما، ثم عادوا يطبقون المنهج الجديد على درس العربية، ووجهوا إلى الدرس العربي القديم نقدًا عنيفًا، لم يكن جديدًا في حد ذاته، وإنما هو ترجمة أمينة للنقد الذي وجهه البنائيون الغربيون للنحو الأوروبي التقليدي.

وتركز نقد هؤلاء لنحو العربية في القضايا العامة الآتية:

١ ـ إن النحو العربي يفتقد المنهج؛ لأن ليس له إطار نظري يوجهه.

٢ ـ إن النحو العربي ليس نحوًا لغويًا صرفًا، وإنما هو صادر عن تفكير فلسفي بصفة عامة، وعن منطق أرسطو القياسي بصفة خاصة.

٣ ـ ويترتب على ذلك أن النحو العربي نحو «عقلي» لا يتوجه إلى تحليل «الأشكال» اللغوية بما هي عليه، وإنما «المعنى» هو الأساس في التحليل، وقد رأينا كيف أن علم اللغة البنائي يشك في إمكان إدراج «المعنى» في الدرس «العلمي».

٤ ـ إن النحو العربي لم يدرس «العربية» بمستوياتها المختلفة، وإنما

---

(١٣) السابق ١/ ٥٧.

اعتمد على نصوص «مختارة» من المستوى الأدبي «العالي» وقد ترتب على ذلك أن هذا النحو «معياري» لا «وصفي».

وهذا النقد يمثل الإطار العام للنموذج المتحيز للبنائية اللغوية، ونعرض الآن لشواهد هذا النموذج من نصوص أصحابه، ثم نقابله بالنموذج الذي نرتضيه، وهو نموذج ـ كما أسلفنا ـ متحيز أيضًا، لكنه متحيز إلى المنهج العربي الموروث.

ولا يداري التحيز إلى البنائية ولا يخفي شيئًا؛ إذ الهدف إطراح المنهج القديم، والتمهيد لثورة عقلية، يقول الدكتور عبد الرحمن أيوب في صدر كتابه «**دراسات نقدية في النحو العربي**»:

فالنحو العربي ـ شأنه في ذلك شأن ثقافتنا التقليدية ـ في عمومها ـ يقوم على نوع من التفكير الجزئي الذي يعنى بالمثال قبل أن يعنى بالنظرية.

وثمة عيب في التفكير النحوي التقليدي. ذلك أنه لا يخلص إلى قاعدة من مادته، بل إنه يبني القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية أُخرى، ثم يمتد إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها.

«... من أجل هذا أتقدم بهذا الكتاب معترفًا بجهد المقل، على أني أشعر من ناحية أُخرى أن هذه المحاولة تمهيد ضروري لثورة عقلية لا بد من نضوجها قبل أن يتفتح ذهن الجيل الجديد إلى البحث اللغوي الموضوعي»(١٤).

لقد ظلت فكرة غياب الإطار النظري في النحو العربي تدور في كتابات الداعين إلى البنائية إلى اليوم، وفي الوقت نفسه يرون النحو العربي نحوًا «فلسفيًا» «عقليًا» ثم إنهم حين يحاولون هدم أركان المنهج يسمونها «نظريات»، فيتحدثون عن خرافة «نظرية العامل»، و«نظرية

---

(١٤) عبد الرحمن أيوب: **دراسات نقدية في النحو العربي** ـ مؤسسة الصباح بالكويت، ص: د ـ و.

البروز والاستتار»[١٥].

ولن نتوقف هنا عند هذه القضية، لأن معالجة «النظرية» في النحو تحتاج إلى عمل مستقل، على أننا نشير إلى أن النحو العربي نشأ في «مناخ عقلي عام» تزامن فيه مع العلوم الإسلامية والعربية الأُخرى؛ القراءات، والتفسير، والبلاغة، والأصول، والكلام. وقد تساهمت جميعها في وضع «نظرية» في «المعرفة» الإسلامية، وتبادلت بينها التأثر والتأثير، وفي اكتساب النحو «للنقل والعقل» وتأثيرهما على التحليل بما أشرنا إليه في موضعه[١٦].

ونبدأ الآن في عرض ركائز النموذج المتحيز، وهي: المعنى ـ العامل ـ التقدير.

وهي ثلاث ركائز ترتبط كلها ارتباطًا عضويًا، ويفضي بعضها إلى بعض.

ـ أما مسألة «المعنى» فقد اتخذها أتباع البنائية نقطة انطلاق في هجومهم على النحو العربي، وذلك من منطق التحيز إلى البنائية التي تقتصر على تحليل «الأشكال» اللغوية. ولا يكاد بحث من بحوث هذا الاتجاه يخلو من هذه المسألة، بله الإفاضة فيها، ونجتزئ هنا بفقرة واحدة لدى أستاذنا الدكتور أيوب تكفي للدلالة على الاتجاه، يقول في مجال نقده لتحليل النحاة العرب للتعريف والتنكير واعتمادهم في التفريق بين المعرفة والنكرة على المعنى:

«ولو قصدنا لدراسة التعريف والتنكير لكان من اللازم أن نحصر هذه الحالات كلها، ونقسمها إلى ما يدل على التعريف وما يدل على التنكير، بصرف النظر عن وجود أداة ـ التعريف أو عدم وجودها. هذه دراسة للدلالة مجالها علم الدلالات أو المعاني Semantics. ومن أجل هذا نرى أنه لا بد لنا عند دراسة الكلمات وأنواعها من الاعتماد على شكلها

---

(١٥) السابق: ٧٦.

(١٦) عبده الراجحي: **النحو العربي والدرس الحديث** ـ بيروت: دار النهضة ١٩٧٩.

لا على دلالتها. وبهذا الاعتبار ينبغي أن نميز المعارف عن النكرات، لا باعتبار أن الأُولى كلمات تدل على معين والثانية تدل على غير معين»[١٧].

والمنهج الذي نرتضيه هو الذي يقع في الناحية الأُخرى وهو الذي أصَّلَهُ سيبويه وظل يوجه الفكر النحوي في تاريخه الطويل؛ المعنى هو الأصل في اللغة، وليس للنحوي غاية إلا الوصول إلى المعنى، وكل فصيلة من فصائل النحو، وكل تركيب من تراكيبه ليس مجرد أشكال ومبان، وإنما هي معان تتقمص مبان، ومن ثم فإن التحليل يرد المبنى إلى أصله، ويربطه بمعناه، أو يجعله تاليًا له؛ فالمبتدأ والخبر ليسا اسمين مرفوعين في بنية شكلية، وإنما هما تركيب مخصوص يصدر عن معنى معين، والفاعل ليس اسمًا مرفوعًا بعد فعل، والإضافة ليست تركيبًا من اسمين أولهما نكرة وثانيهما معرفة مجرور، وإنما كل أولئك مبان تتوحد مع معانيها ولا تنفصل عنها؛ ومن ثم فما فائدة النحوي إن اقتصر على رصّ الأشكال اللغوية.

ولعلنا هنا نُذَكِّرُ بمسألة انتشرت في كتابات الذين أرَّخوا للنحو العربي حين يقررون تقريرًا جازمًا أن النحو العربي نشأ لمحاربة «اللحن» الذي كان قد بدأ يتفشى في لغة العرب وفي لغة الداخلين في الإسلام، ولا نزال نؤكد ما حاولنا إبرازه في غير موضع أن هذه الفكرة لا تعبر عن حقيقة النحو العربي، أو على أقل تقدير لا تعبر إلا عن جانب واحد من هذه الحقيقة، ولعله أقل جوانبها شأنًا. ذلك أن النحوَ فيما نؤكد لم ينشأ لمحاربة اللحن، وإنما نشأ لهدف آخر، كان هدفًا واحدًا للعلوم التي تزامنت في النشأة في ذلك الوقت، وهو محاولة «فهم» النص القرآني الكريم[١٨]. والفرق شاسع بين أن تضع قانونًا أو معايير لضبط اللغة وحفظ الألسنة من اللحن، وأن تحاول «فهم» معاني الكلام، لأن الفهم طريق لا نهاية لها، ولا يستطيع إنسان أن يقول إنه فهم المقصد من كلام ما، وأن هذا هو المقصد الذي لا مقصد سواه، وإنما يسعى كل إنسان

---

(١٧) أيوب: ١٢١.

(١٨) الراجحي: **فقه اللغة، والنحو العربي، والدرس الحديث.**

أن «يرجح» على «الظن الغالب» نوايا المتكلمين ومقاصدهم، فما بالك حين يكون الكلام كلام الله سبحانه، هل يستطيع إنسان أن «يقطع» على الله بمعنى، وإنما هو السعي البشري الذي يبذل أقصى الجهد في محاولة الفهم التي تنتهي دائمًا بالقولة المنهجية ذات الدلالة البالغة: «والله أعلم».

ولعلنا نشير هنا إلى حرف واحد لنرى تحليل النحاة له وصدورهم ابتداء عن المعنى، ذلك هو حرف «إلى» الذي يدل على «الغاية» أي الغاية التي يصل إليها حدث الفعل، فإذا بهم لارتباطهم بالهدف الذي أشرنا إليه في محاولة الفهم يفتحون آفاقًا في التحليل النحوي المستند إلى المعنى استنادًا كاملاً، فيتساءلون: أتدخل الغاية في المغيًا، أي أيدخل ما بعد «إلى» في حكم الحدث الفعلي الذي يرتبط به الحرف، ومن هنا هل يدخل «الكعبان» في الغسل عند الوضوء في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [سورة المائدة: ٦]، فأين هذا التحليل كله من موضوع اللحن، وفي أي شيء يحتاجه اللسان كي يستقيم على سَنَنِ العربية، المسألة لا شك من وادٍ آخر.

ـ أما القضية الكبرى في اتجاه التحيز فهي قضية العامل، والحق أن الموقف منها ليس جديدًا، فقد قيل فيها ما قيل منذ ابن مضاء، على أن «التحيز» البنائي قد أفاض فيها وجعلها أس البلاء في التحليل النحوي عند العرب، ونجتزئ هنا بما كتبه أستاذنا الدكتور تمام حسان لما له من تأثير على مسار كثير من البحوث اللغوية التالية، وهو أفضل تصوير لما نريد تقديمه؛ لأستاذية صاحبه المتمكنة في العربية وفي علم اللغة في شكله البنائي. يقول أستاذنا:

«لقد كانت العلامة الإعرابية أوفر القرائن حظًا من اهتمام النحاة فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل وتكلموا فيه عن الحركات ودلالاتها والحروف ونيابتها عن الحركات ثم تكلموا في الإعراب الظاهر والإعراب المقدر والمحل الإعرابي ثم اختلفوا في هذا الإعراب هل كان في كلام العرب أم لم يكن وكان لقطرب ومن تبعه من

القدماء والمحدثين كلام في إنكار أن تكون اللغة العربية قد اعتمدت حقيقة على هذه العلامات في تعيين المعاني النحوية. حدث كل ذلك في وقت لم تكن العلامات الإعرابية أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن بل هي قرينة يستعصي التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريًا أو محليًا أو بالحذف لأن العلامة الإعرابية في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب»[١٩].

ويقول في موضع آخر:

«وفي رأيي ـ كما كان في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال ـ أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعًا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية»[٢٠].

وعلى كثرة ما كُتب عن مسألة «العامل» فإن ما قدمه أستاذنا قد يكون أكثر ما كُتب تماسكًا لأنه يعرضه في إطار منهجه في التحليل وفق «القرائن»، ومن ثم نسلكه في اتجاه التحيز إلى البنائية لأنه استوعب معظم ما قدمته فروعها المختلفة، ومن هنا أيضًا قد يكون من حقنا أن نخالف أستاذنا الجليل؛ وذلك لأنه في عرضه للقرائن جعل العلامة الإعرابية قرينة منها، ثم جعل العامل هو الإطار النظري المعبر عن العلامة الإعرابية، وهنا موطن الخلاف؛ لأننا نرى المنهج الذي نتحيز له ونرتضيه على خلاف ذلك؛ إذ نفهم أن النحاة العرب لم يسجنوا العامل في العلامة الإعرابية ولم يقصروه على التعبير عنها أو تفسير وجودها، وإنما العامل هو المظلة الكبرى في النحو العربي، يتحرك التحليل

---

(١٩) تمام حسان: **اللغة العربية معناها ومبناها** ـ القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، سنة ١٩٧٩ ص ٢٠٥.

(٢٠) السابق: ١٨٩.

للظاهرة بجميع جوانبها، ومنها العلامة، ومنها بقية القرائن، في ظل هذه المظلة. لقد كان العامل هو «المعوَّل» الأول والأعمق في الوصول إلى المعنى، ولذلك لم يكن حديثهم عن التقديم والتأخير، ولا عن الحذف والزيادة، ولا عن التعدد ولا عن الإسناد، ولا عن التقدير، ولا عن معاني الإضافة والفاعلية والمفعولية والزمنية والتضمن وغير ذلك إلا حديثًا عن العامل، بل إن سيبويه ـ وكتابه هو المسؤول الأول عن المنهج ـ كان يعالج العامل في إطار «قواعد الكلام» أو ما نسميه الآن «قواعد الخطاب» التي تنظر إلى السياق العام للحدث الكلامي؛ من نية المتكلم وقصده، وهيئة المخاطب ومعرفته وظروفه، ثم هيئة الحال التي يجري فيها الحدث؛ وضع يدك في معظم أبواب النحو عند الرجل تخرج لك ما تشاء من هذا الذي تزعمه لك، يقول مثلاً في مواضع من حذف العامل: «واعلم أنه لا يجوز أن تقول: زيد، وأنت تريد أن تقول ليُضْرَبْ زيدٌ، أو لِيَضْرِبُ زيد إذا كان فاعلاً، ولا زيدًا، وأنت تريد ليضرب عمرو زيدًا ولا يجوز: زيدُ عمرًا، إذا كنت لا تخاطب زيدًا، إذا أردت ليضرب زيد عمرًا وأنت تخاطبني، فإنما تريد أن أبلغه أنا عنك أنك قد أمرته أن يضرب عمرًا، وزيد وعمرو غائبان، فلا يكون أن تضمر فعل الغائب، وكذلك لا يجوز زيدًا، وأنت تريد أن أبلغه أنا عنك أن يضرب زيدًا، لأنك إذا أضمرت فعل الغائب ظن السامع الشاهد إذا قلت: زيدًا أنك تأمره هو بزيد، فكرهوا الالتباس هنا ككراهيتهم فيما لم يؤخذ من الفعل نحو قولك؛ عليك، أن يقولوا: عليه زيدًا، لئلا يشبه ما لم يؤخذ من أمثلة الفعل بالفعل، وكرهوا هذا في الالتباس وضعف حيث لم يخاطب المأمور، كما كرهَ وضَعُف أن يشبه «عليك» و«رويد» بالفعل.

«هذه حُجَجٌ سُمعت من العرب ممّن يوثق به، يزعم أنه سمعها من العرب. من ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم: «اللهم ضَبُعًا وذئبًا» إذا كان يدعو بذلك على غنم رجال. وإذ سألتهم ما يعنون قالوا: اللهم اجمع أو اجعل فيها ضبعًا وذئبًا. وكلهم يفسر ما ينوي.

وإنما سهُل تفسيره عندهم لأن المضمر قد استعمل في هذا الموضع

عندهم بإظهار[٢١] ـ وقد ترتب على التحيز البنائي من قضية العامل كل ما جاء بعد ذلك من مسائل التقدير والتعليل، ويستمر الإصرار على التوقف عند «الأشكال والوظائف» باعتبارها المجال الوحيد للتحليل العلمي الموضوعي.

يقول الدكتور أيوب:

«يلعب التقدير دورًا كبيرًا في النحو العربي. وذلك لأن النحاة كثيرًا ما يلجأون إليه لتصحيح رأي قالوا به. والتقدير ولا شك أمر غير واقعي، فحين يقول النحاة بأن المصدر المؤول مفعول منصوب بفتحة مقدرة فإنهم يفترضون وجود كلمة منصوبة بفتحة غير موجودة. ونحن حين نرفض نظرية التقدير نرفضها لعدم واقعيتها هذه. فالكلمة التي يلحظها النحوي ـ أو يقدرها ـ ليست بكلمة على الإطلاق. والحركة التي يتصورها في آخرها ليست بحركة أيضًا.

وأظن ذلك كافيًا في الدلالة على الصبغة البنائية التي تشبع بها هذا الاتجاه، ومن الواضح أن تعبير أستاذنا بأن الكلمة المقدرة كلمة «غير واقعية» أو «غير موجودة» صحيح من حيث الظاهر السطحي للغة، ومن حيث التحليل الآلي الشكلي لها، أما من حيث واقعها وطبيعتها فأمر غير صحيح.

والحق أن فكرة العامل صدرت صدورًا طبيعيًا عن المعرفة الإسلامية، إذ حين جمع النحاة الأوائل اللغة وبدأوا ينظرون فيها وجدوا أن الكلمة العربية ـ في بعض أنواعها ـ تتغير أواخرها حين تدخل في تركيب جملي. وقد رأوا أن هذا التغير لا يرجع إلى الكلمة ذاتها، وإنما يخضع «لنظام» خاص في اللغة العربية، هذا النظام تحدده «العلاقة» بين الكلمات في الجملة. ولنضرب لذلك مثلاً بكلمة «زيد» وجدوها تتغير على النحو الآتي:

---

(٢١) سيبويه: **الكتاب**، هارون ـ ١/ ٢٥٤.

حضر زيدٌ

رأيت زيدًا

مررت بزيد

ما كان لعلماء المسلمين أن يروا هذا التغير الذي يحدث في آخر «زيد» ويحكموا بأنه راجع إلى الكلمة، أو أنه يحدث بلا سبب، فلا يوجد «أثر» في الفكر الإسلامي بدون «مؤثر» وقد هداهم النظر عند تقنين العربية أن يحكموا بأن الضمة التي في آخر «زيد» سببها الفعل «حضر»، وأن الفتحة سببها «رأيت»، وأن الكسرة سببها «مررت بـ». فسموا هذه الأسباب «عوامل»، أي أنها هي التي «تعمل» الرفع أو النصب أو الجر في الاسم.

ولم يكن هذا الحكم مقصورًا على التحليل للشكل اللغوي بل كان مرتبطًا بعد ذلك «بالمعنى»، فهذه الحركات التي سببتها «العوامل» إنما هو علامات على «وظائف» نحوية تؤدي معاني يمكن رصدها وتقنينها.

وقد استقرت فكرة «العامل» في الفكر النحوي العربي منذ أول الأمر، أي منذ سيبويه، وتوسع فيها العرب توسعًا كبيرًا، فتحدثوا عن العامل اللفظي والعامل المعنوي، وعن العامل القوي، والعامل الضعيف، وتوصلوا إلى قوانين نظنها رائدة في هذا المجال، إذ رأوا أن الأصل في العمل هو «الفعل»، وهذه فكرة مهمة في التحليل الإسلامي الذي يرى أن «الأحداث» هي المؤثرة، وأن «الأجسام» ليست ذات تأثير.

ولم تسلم فكرة «العامل» من النقد عند بعض القدماء كما نعرف عند ابن مضاء القرطبي، لكن النظرية ظلت مسيطرة على التحليل النحوي عند العرب إلى اليوم.

وقد يكون مهمًا أن نشير إلى أن مفهوم العامل Governer قد عاد يحتل مكانه في المنهج التحويلي، بل قد يكون مثيرًا أن نرى تعبيرات التحويليين لا تختلف عن تعبيرات نحاة العربية عن فكرة التأثير والتأثر. وانظر مثلاً المثال الذي قدمه الفاسي الفهري عن الفعل «ضرب» الذي

يأخذ فضلة لها دور متقبل العمل Recipient أو الضحية Patient ويأخذ فاعلاً هو منفذ العمل Agent[٢٢].

ـ ولنلتفت الآن إلى جزئية من جزئيات التحيز إلى البنائية في تحليل ظاهرة عربية، وهي موضوع أقسام الكلمة، وقد تواتر الحديث في هذا الموضوع عند كثير من الباحثين مسايرة «لشائعة» علمية تقول بأن التقسيم العربي الثلاثي للكلمة إنما هو تقسيم أرسطي منطقي، ورغم كثرة ما كتب فإن أستاذنا الدكتور تمام حسان هو الذي قدم رؤيته المتناسقة عن أقسام الكلام منتفعًا بالاتجاه البنائي[٢٣]، وقد دفع تلميذًا نجيبًا من تلاميذه ليقدم دراسة متعمقة عن الموضوع تسير في الاتجاه نفسه قال فيها:

مع تقديري البالغ لما بذله أسلافنا في دراساتهم اللغوية، وعلى مدى أزمنة طويلة، فقد شعرت أن بعضًا من آرائهم في مسائل عديدة ـ ومنها مسألة تقسيم الكلام ـ قد خضعت لتأثيرات بعيدة عن فهم الروح العامة للغة، وكان من نتائج ذلك أن تكلفوا أساليب لغوية جاء قسم منها على صورة لم تعهدها العربية، ولم ينطق بها لسان العرب، فابتعد النحو عن معانيه الحقيقة، وأصبح أسيرًا لمنطق لا يقره منطق اللغة..

إن دوران النحاة القدماء في فلك التقسيم الثلاثي لأقسام الكلم دون مسوغ عرض الدراسات اللغوية لكثير من المتاعب المنهجية، وبدلاً من تيسير المسائل وتذليل صعابها، سار النحاة في طريق التعقيد..

«إن إعادة النظر في تقسيم الكلام على أسس شكلية ووظيفية سليمة ستضع حدًّا لاضطراب التقسيم القديم وتساعد على فهم المقاصد الأساسية من التركيب الكلامي، وهذا لعمري غاية ما تتوخاه كل لغة من لغات العالم»[٢٤].

---

(٢٢) الفهري: **المعجم**، ص ٣١.

(٢٣) تمام حسان: **اللغة العربية** ٨٦.

(٢٤) فاضل مصطفى الساقي: **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة**، القاهرة: مكتبة الخانجي ١٩٧٧، ص ٢٤ وما بعدها.

وقد انتهى بحث الدكتور الساقي إلى التقسيم الذي ارتضاه أستاذنا الدكتور تمام من قبل، وهو أن الكلم سبعة أقسام: الاسم والصفة والفعل والضمير والخافضة والظرف والأداة.

ونحن نخالف أستاذنا أيضًا ما اقترحه من تقسيم للكلم العربي، ونتحيز إلى تقسيم سيبويه، ونرى أن التقسيم السباعي فرّق بين الاسم والصفة والضمير والظرف، وقد كانت جميعها قسمًا واحدًا هو الاسم عند سيبويه، وإذا طبقنا المنهج البنائي نفسه في الشكل والوظيفة وجدنا أن هذا التفريق يحتاج إلى مناقشة وإلى إعادة نظر، وقد قرر أستاذنا في غير موضع بتطبيق المبادئ البنائية بوجود تشابه في الشكل والوظيفة بين هذه الأقسام، وقرر «أن الأسماء ذات سمات تشترك فيها مع الصفات أحيانًا، ومع الضمائر أحيانًا أُخرى، ومع الظروف في بعض الحالات، ويكفي أن هذه الفصائل تقبل الإسناد، وتقبل الجر، وتقبل الإضافة، وكلها من «الملامح المميزة للأسماء».

ونحن كذلك نرتضي تقسيم سيبويه ـ لأننا نرتضي الاتجاه التحويلي الذي يؤكد أن القاعدة «العلمية» لها خصائص، منها أن تكون «قوية» Powerful أي اقتصادية Economical وتحتوي على أكبر عدد من الحقائق بأقل عدد من مواد القاعدة.

وبعد، فإن النقد الذي وجهه البنائيون للنحو العربي هو الذي ظل سائدًا في كتابات كثير من الباحثين، وحين نضعه موضعه في إطار التطور الحادث في النظرية اللغوية الغربية ذاتها نجد أركانه تهتز واحدًا في إثر آخر، وذلك:

١ ـ أن «العقل لا يمكن إبعاده عن التحليل اللغوي، لأنه ـ بمقتضى العلم ـ مصدر الأحداث الكلامية، ولعل النحو العربي قد أثبت حياته عبر القرون بما فيه من أصول «عقلية».

٢ ـ وأنَّ «المعنى» هو بداية التحليل اللغوي، وهو «غايته»، لأننا لا نتكلم من أجل أن نصدر «ضجيجًا صوتيًا»، وإنما لكي نوصل «معاني» إلى غيرنا.

٣ ـ وحيث أن «المعاني» تكمن في العمق فلا مندوحة عن «التقدير» ولا عن «التعليل»، ومن ثم فإن الوصف اللغوي لا يمكن أن يتوقف عند السؤال بـ «ما؟» و«كيف؟» وإنما لا بد من السؤال بـ «لِمَ؟»، ولعلنا لا نجاوز الحد حين نؤكد أن «العامل» النحوي الذي تعرض للسهام يعد في الحق إنجازًا فكريًّا عربيًّا.

كلمة أخيرة تبقى في سياق التحيز للبنائية. لقد انتهت النظرية اللغوية البنائية في العالم أو كادت، لكن هذا الموقف الذي بيناه لا يزال يسيطر على كتابات كثيرة في العالم العربي، رغم أن الذي ينهض بذلك هو من الجيل التالي الذي لم يتصل بأصول النظرية اللغوية في مظانها اتصال الأساتذة الذين أشرنا إليهم، بل إنهم أخذوا عن هؤلاء وتوقفوا عند ما كتبوه رغم أن النهر قد جرت فيه مياه كثيرة جديدة.

أما عن «التراث» فإن مسؤولية أهله ـ فيما نحن فيه ـ أكبر وأعظم، وعلينا أن نعترف أننا حتى الآن «أقصر قامة» من مستوى التراث العربي، ومعظم دراساتنا لا يزال يدور حول جزئيات، ولم تتوجه جهودنا إلى الكشف الصحيح «للأصول العامة» للمنهج، باعتبارها نظرية خاصة في المعرفة.

obeikan.com